

محضر اجتماع لجنة الخبراء الماليين

المنعقد في 2009/12/14

عقدت لجنة الخبراء الماليين اجتماعها العاشر لعام 2009 بتاريخ 2009/12/14، وجرى التداول بخصوص فقرات جدول أعمال الاجتماع الذي سيعقد في مقر صندوق النقد الدولي في واشنطن للفترة 16-17 كانون الأول 2009 وكما يلي:

1. متابعة المراحل المنجزة لتدقيق صندوق تنمية العراق والوزارات المنفقة لعام 2009 والتوقيات النهائية لإكمال المهمة.
2. ملخص تقرير شركة KPMG حول نتائج التدقيق المرحلي لصندوق تنمية العراق لغاية 2009/6/30.

تمت مناقشة الفقرات الواردة في التقرير وكما مفصل أدناه:

أ. تركيب نظام شامل لقياس كميات النفط المستخرجة والمصدرة من العراق، حيث اطلعت اللجنة على كتاب وزارة النفط المرقم 7250 في 2009/11/26 ومرفقه الجدول التفصيلي لتنفيذ خطة عمل الوزارة بخصوص نصب العدادات ومعايرتها وعلى ضوء ذلك خاطبت اللجنة وزارة النفط بكتابها المرقم 69 في 2009/12/10 حيث أكدت اللجنة بأنها ستقوم بمتابعة مستوى التنفيذ الفعلي وفقا لما هو مخطط من خلال هيئات الرقابة المالية العاملة في الوزارة وأشارت فيه إلى الطلب من الوزارة تحميل الإدارات العامة التنفيذية المسؤولية القادمة لضمان الانتهاء من تكامل النظام ونصب العدادات ومعايرتها وتشغيلها في المواعيد المخططة وسيتم إبلاغ المجلس الدولي للمشورة والمراقبة بذلك رسميا.

ب. الأموال العراقية المجمدة: أن اللجنة مستمرة بمتابعة الموضوع، حيث تم الاجتماع مع ممثلي وزارة المالية والاتفاق على أن تكون دائرة الدين العام هي المسؤولة عن حصر المبالغ ومتابعة تحصيلها وتكوين قاعدة بيانات كاملة عنها.

ج. مدفوعات خطابات الاعتماد لصالح شركات التمويل الذاتي: بينت اللجنة أن الموضوع لا يمثل خلافا يوجب التحفظ، حيث أن المبالغ التي تسحب من الصندوق تعود لوزارة المالية وتستخدم في تمويل الموازنة الجارية، وأن التحفظ يظهر في حالة استخدام حساب صندوق تنمية العراق (بالدولار) دون أن يقابله تمويل حساب وزارة المالية (بالدينار) والذي يستخدم عادة في تمويل الوزارات وفق التخصيصات المرصدة لها، وهذه حالة لم تشخص من قبل فريق التدقيق، علما بأن توجيهات وزارة المالية لشركات التمويل الذاتي باللجوء إلى المصارف الأهلية لفتح اعتماداتها المستندية.

د. إيداع مبلغ (1312005) ألف دولار خطأ في الصندوق: تمت معالجة الموضوع بسحب المبلغ من الصندوق إلى البنك المركزي العراقي بتاريخ 2009/7/28.

هـ. مبيعات مادة النفط الأسود: أن الموضوع يعد حالة استثنائية، حيث طلبت اللجنة بكتابها المرقم 45 في 2009/10/5 غلق حساب شركة تسويق النفط لدى المصرف الخاص بذلك وتخصيص مبلغ ضمن الموازنة الجارية لشركة تسويق النفط لتغطية استيراداتها من البنزين وإيداع العائدات المتأتية من بيع تلك المادة إلى الخزينة المركزية.

3. الوضع النقدي لصندوق تنمية العراق كما في الستة أشهر الأولى من عام 2009 والذي يعكس انخفاض إيرادات العائدات قياسا بما هو حاصل في الفترة ذاتها من عام 2008 وتجاوز حجم الأنفاق حجم الإيرادات المتحققة. ومن الواضح إن سبب ذلك يعود بشكل كامل إلى انخفاض أسعار النفط بشكل حاد خلال الفترة المذكورة قياسا لما يقابلها لعام 2008.

4. تقرير لجنة الخبراء الماليين عن نشاطها في عام 2009: تتابع اللجنة وباستمرار تصفية ومعالجة الملاحظات الواردة في تقارير شركتي ارنست ويونغ و KPMG من خلال الاجتماعات الفرعية التي تمت مع ممثلي وزارة النفط والمالية وشركة تسويق النفط والبنك المركزي وشركة KPMG والاجتماعات الشهرية التي تعقد في أول خميس من كل شهر، وقد أعدت اللجنة تقرير شامل عن نشاطها نشر على موقع اللجنة باللغتين العربية والانكليزية، وان محاضر اجتماعات اللجنة تنشر على الموقع أيضا، وسوف يتم تزويد المجلس بتقرير لاحق عن نشاط اللجنة. كما إن اللجنة مستمرة بمتابعة التوصيات الواردة في التقارير وذلك بمخاطبة الوزارات والجهات المعنية باتخاذ الإجراءات اللازمة لمعالجة الملاحظات من خلال متابعة هيئات ديوان الرقابة المالية العاملة في تلك الجهات.

5. متابعة توصيات اجتماع المجلس الدولي للمشورة والمراقبة في تموز 2009: إن اللجنة مستمرة بمتابعة التوصيات وذلك بنشر بيان المقبوضات والمدفوعات النقدية لصندوق تنمية العراق شهريا وباللغتين العربية والانكليزية، و بيانات أنتاج وتصدير واستيراد النفط والمنتجات النفطية، وسوف يتم تحديث موقع اللجنة أولا بأول، كما سيعد ملف خاص بالسير الذاتية لكل العاملين في اللجنة ينشر على شبكة الانترنت، وسوف يتم تزويد المجلس أعلاه بتقرير عن نشاط اللجنة كل شهرين.

6. قضايا أخرى:

أ. اتخذت اللجنة قرارا بتبني التوجه نحو استدراج عروض لتدقيق حسابات صندوق تنمية العراق لعام 2010 بدلا من التمديد لذات الجهة، وان يتم ذلك خلال شهر شباط 2010.
ب. مناقشة الدعوة إلى استخدام صندوق تنمية العراق لإيداع القروض المحتملة لتغطية العجز المتوقع في الموازنة، والتي ستمول من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، حيث تعتقد اللجنة انه من غير المناسب إيداع تلك القروض في الصندوق كونها تؤدي إلى تضارب في المصالح لكون المؤسستين المالييتين الممولة للقروض أعلاه هما عضوين في المجلس الدولي للمشورة والمراقبة المشرف على صندوق تنمية العراق.

7. اطلعت اللجنة على التقرير المفصل لفريق المتابعة المكلف بهذه المهمة وأوصت باستمرار جهوده بهذا الصدد بالتنسيق مع هيئات ديوان الرقابة المالية العاملة.

8. حددت اللجنة أن يكون اجتماعها الشهري في يوم الخميس الأول من كل شهر في الأقل.